بيان وفد المملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الدورة الـ(105) للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

5 - 8 مارس 2024م

سعادة السفير زياد بن معاشي العطية
سفير المملكة العربية السعودية لدى مملكة هولندا والمندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

السيد الرئيس

السيد المدير العام

أصحاب السعادة

يسرني في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد الرئيس سعادة السفير لوسيان فاتو مندوب رومانيا الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيمائية على جهوده في التحضير لهذه الدورة وإدارة أعمالها بكل حكمة واقتدار.

ويسعدني أيضاً الاعراب عن تقديرنا وشكرنا العميق لسعادة المدير العام السيد/ فرناندو آرياس ومساعديه في الأمانة الفنية وموظفي المنظمة كافة على جهودهم للتحضير لأعمال الدورة.

وينضم وفد بلادي لبيان جمهورية أوغندا الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس

يؤكد وفد بلادي على أهمية الدور الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في صيانة السلم والأمن الدوليين وتتعاظم أهمية هذا الدور مع التعاظم السريع للتطورات في جميع المجالات وخاصةً المجال الكيميائي مما يجعلها منظمة دولية حكومية وثيقة الصلة في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية دعم عملها الرامي إلى التنفيذ الكامل والفعّال لجميع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية. وهذا الدعم يستدعي تعزيز نظام التحقق على نحو يمكنها من القيام بمهامها والتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ويؤكد وفد بلادي على أن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في أي مكان من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف هو أمر مستهجن وانتهاك مستنكر لأحكام الاتفاقية وما أستقر من قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي.

وأيمانا بمركزية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في المنظومة الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، ودورها المحوري في تعزيز الأمن والسلم الدوليين،

فإن الحديث عن الامن والسلم الدوليين اليوم يستدعي الإشارة الى العدوان الإسرائيلي على غزة الذي يشهد شهره الخامس خالقاً وضعاً انسانياً مروعاً لا يمكن تبريره باي حال من الأحوال، وهذا يقتضي امرين عاجلين غير آجلين وقفُ فوريُ لأطلاق النار والادخال العاجل للمساعدات الإنسانية وما يتطلبه الوضع الإنساني المروع القائم من دعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وفي هذا السياق نجدد الترحيب بطلب دولة فلسطين المقدم للأمانة الفنية بشأن مراقبة تطورات الوضع في فلسطين عن كثب فيما يتصل بأي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل إسرائيل. ونقدر ما جاء في رسالة سعادة المدير العام الجوابية والموجهة لمعالي وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين رقم L/ODG-480/23 والمؤرخة 17 نوفمبر 2023م، وأننا على ثقة في الأمانة الفنية للقيام بالتزاماتها بموجب الاتفاقية حيال ما قد يطرأ في هذا الوضع.

السيد الرئيس:

فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة الكيمائية السوري، يرحب وفد بلادي باستئناف المشاورات في جولاتها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، ونأمل أن يتم الحفاظ على روح التعاون المتجددة. ونشجع الأطراف كافة على التعاون على كل ما من شأنه معالجة المسائل العالقة، وندعو كل الأطراف على التعاون بحس نية.

السيد الرئيس

يرحب وفد بلادي بإنشاء مركز الكيمياء والتكنولوجيا التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وندعم تعزيز بناء قدرات الدول الأطراف من خلال توسيع نطاق برامج التعاون والمساعدة الدولية وتعزيز الشراكات العلمية والأكاديمية في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض السلمية في مركز الكيمياء، ونتوقع أن يواصل المركز بناء خبرات الأمانة الفنية للوفاء بولايتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك تقديم المزيد من المساعدة الفنية للدول الأطراف من أجل التنفيذ الكامل والفعال. فلا شك ان أمامنا تحديات عديدة ويجب توظيف كل الآليات القائمة في المنظمة

سوا من مركز الكيمياء أو المجلس الاستشاري العلمي وغيرها للتعاطي مع هذه التحديات والمساهمة الناجعة في تنفيذ الاتفاقية.

آمل اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة وأن يتم نشره على الموقعين الخارجي والعام للمنظمة.

شكراً السيد الرئيس.